العدد (2046) السنة الثامنة - الخميس (17) شباط 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

المعلومات التي استند إليها باول في خطابه بالأمم المتحدة

رافد علوان :مصانع البايولوجي كذبة.. وراقبت بذهول ما حدث في العراق

□ ترجمة: عمار كاظم محمد

المنشق العراقي الذي اقنع البيت الابيض بان العراق لديه برنامج اسلحة بايولوجية سرية اعترف للمرة الاولى بانه اختلق القصة، ثم راقب بذهول وهو يرى انها قد استعملت لتبرير الحرب.

رافد احمد علوان الجنابي الذي يرمز له باسم "Curveball" من قبل مسؤولي الاستخبارات الالمانية والامريكية الذين تعاملوا مع ادعاءاته، اخبر صحيفة الغارديان بانه قام بفبركة قصة شاحنات الاسلحة البايولوجية المتنقلة والمصانع السرية في محاولة لإسقاط نظام صدام الذي هرب منه في عام ١٩٩٥.

يقول "ربما كنت على صواب او على خطأ لكنهم منحوني الفرصة لكي اختلق شيئا لإسقاط النظام ، وأولادي سيفخرون باننا كنا السبب في اعطاء العراق هامشا من الديمقراطية".

ويأتي هذا الاعتراف مباشرة بعد الذكرى الثامنة لخطاب كولن باول في مقر الامم المتحدة الذي اعتمد فيه وزير الخارجية السابق بشدة على ادلة الجنابي وما اخبره لجهاز الاستخبارات الالمانية.

وهو يأتي ايضا عقب اطلاق وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد لمذكراته التي يعترف فيها ان العراق لم يكن يمتلك برامج اسلحة الدمار الشامل.

سمعة كلا الرجلين دمرت بشكل حقيقي نتيجة لاعتمادهم على ادعاءات رافد علوان الجنابي الذي يقول الان انه كان قد لفق القصة جيدا قبل خطاب كولن باول البارز في الامم المتحدة في الخامس من شباط عام ٢٠٠٣.

رئيس وكالة الاستخبارات المركزية السابق في اوروبا تايلر درملر وصف اعترافات الجنابي بانها "ساحرة".

وقال "ان بروز الحقيقة يجعلني اشعر بالتحسن وانا اعتقد انه كان عدد من الناس ما يزالون يعتقدون بان شيئا ما هناك حتى الان".

وفقط في لقاء مطول اخير انكر الجنابي كل معرفة بدوره المفترض في مساعدة الولايات المتحدة لبناء قضية لغزو العراق وخلال سلسلة لقاءات اجريت معه في المانيا حيث منح حق اللجوء هناك قال انه اخبر المسؤولين الالمان الذين عرفوه باسم الدكتور باول حول شاحنات الاسلحة البايولوجية المتنقلة في عام ٢٠٠٠، مضيفا ان الاستخبارات الالمانية كانت تعرفه باسم مهندس بغداد الكيمياوي المتدرب واقتربوا منه بفترة قصيرة بعد الثالث عشر من آذار في نفس العام نتيجة لبحثهم عن المعلومات السرية لعراق صدام آنذاك.

يقول الجنابي "لقد كانت لدي مشكلة مع نظام صدام وكنت اريد التخلص وكانت لدي هذه الفرصة" وقد صور الاستخبارات الالمانية بانها كانت ساذجة ومتلهفة لأدق التفاصيل منه ولذا اعطوه كتاب بيري عن الهندسة الكيمياوية لمساعدته في الاتصال ومازال لديه هذا الكتاب في شقته الصغيرة التي استاجرها جنوب غرب المانيا.

واضاف "لقد كانوا يسالونني عن مضخات الترشيح وعن كيفية التنظيف بعد اجراء التفاعل"، مشيرا الى ان كل مهندس درس في هذا الحقل يستطيع ان يشرح او يجيب على اي سؤال يسالونه".

وكان الجنابي قال بانه كان قد اكتشفت كذبته اول مرة حينما تم اللقاء من قبل رجال الاستخبارات الالمانية مع رئيسه في هيئة التصنيع العسكري في العراق الدكتور باسل لطيف في احدى المدن الخليجية يعتقد انها دبي وقد علمت الصحيفة بشكل منفصل ان مسؤولي الاستخبارات البريطانية كانوا حاضرين في ذلك الاجتماع للتحقيق في ادعاءات الجنابي بان ابن باسل لطيف الذي كان يدرس في بريطانيا آنذاك كان يقوم ايضا بالحصول على اسلحة لنظام صدام.

لقد ثبت ان ذلك الادعاء كان خاطئا وقد انكر باسل لطيف ادعاء الجنابي حول شاحنات الاسلحة البايولوجية المتحركة وادعاء ان ١٢ شخصا قد توفوا جنوب غرب بغداد اثناء حادث مع احدى شاحنات الاسلحة البايولوجية.

وقد عاد المسؤولون الالمان لكي يواجهوه انذاك بوجهة نظر باسل لطيف يقول "لقد قالوا انه لم تكن هناك شاحنات وقلت لهم حسنا اذا قال باسل لطيف انها غير موجودة فهي غير موجودة"، مضيفا "ان رجال الاستخبارات الالمانية لم يتصلوا به بعد ذلك حتى نهاية ايار من عام ٢٠٠٢ لكن الامر كان حتى ذلك الحين ياخذونه على محمل الجد"

وقد اعلن ان رجال الاستخبارات حاولوا عندئذ استفزازه بالقول ان مسؤولي الاستخبارات بالاشارة ضمنا الى زوجته المغربية الحامل التي تسافر من اسبانيا قائلين بانها ربما لا تستطيع الانضمام اليه في المانيا اذا لم يتعاون معهم، فاما ان تعمل معنا او ان زوجتك وطفلك سيذهبون الى المغرب".

لقد استمرت الاجتماعات معهم طوال عام ٢٠٠٢ وقد بدا ان قضية الحرب قد تم بناؤها واضاف الجنابي انهم لم يسألوه ثانية حول الشاحنات البايولوجية حتى شهر قبل خطاب كولن باول وبعد الخطاب اتصل الجنابي براعيه متهما جهاز الاستخبارات الالماني بانه كسر الاتفاقية في عدم تقاسم المعلومات مع اي بلاد أخرى لكنه امر بالسكوت ووضع في الحجز لمدة ٩٠ يوما.

مع مغادرة القوات الامريكية الان للعراق يقول الجنابي بانه كان مرتاحا لما فعل على الرغم من الفوضى والخسائر المدنية في الارواح طوال السنوات الثمانية الماضية والتي بلغت بحدود ١٠٠ الف شخص قائلا "ساخبرك شيئا حينما اسمع عن اي شخص ليس فقط في العراق لكن في اي حرب انه قتل فانا اشعر بالحزن الشديد، لكن اعطني حلا آخر هل يمكن ان تعطيني حلا آخر، صدقني لم يكن هناك طريقة اخرى لجلب الحرية للعراق ولا توجد هناك اي امكانيات اخرى لذلك".

■ عن صحيفة: الغارديان

بالعربي الصريح

إن أقالوهم فهي ثورة

■ علي عبد السادة

يقول سياسيون، يظنون ان حصصهم في مأمن من الغضب العراقي، ان رياح التغيير في المنطقة من الممكن ان تصل العراق لكنها لن تسقط النظام بل ستصلحه.

ما يجري، ومن المؤمل ان يتواصل، احتجاج يحافظ على (نسقه اليومي) ووتيرته الهادئة تجاوز الحياء، ونسي الخوف، وتعلم، اخيرا دروس في الخوض بالمحظور: أقيلوا المحافظين ورؤساء المجالس.

وان حدث فهي ثورة لا لإسقاط النظام، بل لإصلاحه عبر إسقاط شبكات الفساد وسلسلة من المسؤولين الكسالى والنائمين فوق مكاتبهم. إن حدث فهي ثورة لتقويم النظام وحماية مكسب التغيير.

ما جرى في واسط امس، وما رافقه من انباء عن اقتحام المتظاهرين لمبنى المحافظة وقلاقل اعلامية عن هروب المسؤولين في الحكومة المحلية، يعد، دون اضافة او رتوش، تحولا نوعيا في تعاطي الشارع العراقي مع السلطة، وما من مفر للقول بان هؤلاء وغيرهم في محافظات ومدن اخرى، تأثروا بالصورة الحماسية للغاضبين في تونس ومصر، فكروا للحظة أن بإمكانهم، وهم القابعون في هامش القرار السياسي العراقي، إحداث تغيير في هيكل السلطة.

إن نجح الواسطيون في إحداث تغيير مهم لديهم، فإن المتنفذين سيكونون في موقف حرج للغاية، سنراهم مضطرين للقيام باصلاحات سريعة، قد يفضحون بعض من تستروا على فسادهم، وسمحوا وشاركوا في ازدهار مشاريع وهمية أدرت، ولا تزال، اموالا طائلة. او غطوا على قصورهم في تمشية امور الصالح العام. وقد يصل الامر الى ان يتخذ البرلمان قرارا باقالة مجلس محافظة هنا او محافظ هناك.

لكن، وعلى ما اظن، لن تتجاوز مثل هذه الاجراءات التكتيك الوقتي لمراوغة الجمهور الغاضب. والاستمرار في لعبة التخدير وتاجيل الملفات الثقيلة التي بدأت تأكل كثيرا من الثقة بالناخبين، الى إشعار آخر. وهذا خطر وقنبلة موقوتة لو انفجرت لن تكون النتائج حميدة.

ولن تنفع قوى متنفذة ترعى شبكات من حزبيين ومقربين وابناء واشقاء وابناء عمومة وغيرهم ممن انخرطوا في سلطة العائلة، الذين يديرون علائق فساد ومصالح مال قد تمتد الى الجوار العراقي، ان يتصدوا للغضب العراقي باتهامه بالتسييس وانه مدفوع من البعث وجماعات تود نسف العملية السياسية. إن فعلت سيزيد غضب العراقيين وسيكون البعث اكبر الرابحين دون ان يحرك ساكنا او يدفع لمتظاهر مأجور.

هؤلاء الغاضبين يثبتون يوميا انهم لا يحبون المربعات الاولى، ويمقتون دكتاتورية صدام، مقتهم نفسه لفساد الراهنين الواصلين للحكم بغلطة جمهور شاطر.

المجالس المحلية التي يُسمع صوت (رعشة) كراسيها وضوضاء الهامسين فيها على بوصلة مصيرهم، اكثر فأكثر، يوما بعد يوم. عليها، إن أرادت البقاء والحفاظ على حقها كتشكيلات منتخبة، الشروع فورا بالتنازل نهائيا عن حماية الفاسدين والاعلان بشجاعة عن المدراء وصغار وكبار الموظفين المزورين وغير الكفوئين. عليها، أيضا، الاعلان عن ارقام المبالغ المختلسة والمسروقة والسالكة في طرائق هدر المال العام، وذلك المصروف على ايفادات ونثريات كاذبة. الكشف، أيضا، عن كل مسؤول انشغل بالحج الى عواصم مثل بيروت وكييف والقاهرة وقطر وترك الناس يخوضون في اطيان الشتاء ويسألون عن الحصة وما من مسؤول حاضر يجيب جراح السائلين.

التيار يتعهد بالتغيير ودولة القانون منزعجة من التسييس

بوادر خلاف بشأن "التظاهر" بين الدعوة والصدريين

□ متابعة / المدى

فيما يشدد التحالف الوطني على ضرورة تحديد أهداف التظاهرة أو اللجوء إلى مجلس النواب، يهدد التيار الصدري بالضغط "سلمياً" لتغيير الوضع السياسي في العراق في حال لم تفلح الحكومة بتقديم الخدمات".

ونقل تقرير لوكالة السومرية نيوز امس الاربعاء عن المتحدث الرسمي باسم التحالف الكردستاني محسن السعدون إن "تأييد أي تظاهرة لأن حق التظاهر مكفول في الدستور، شرط عدم التأثير على حكومة الشراكة الوطنية التي تنضوي فيها جميع المكونات العراقية بمن فيهم التيار الصدري".

إلا ان السعدون يستدرك بالقول إن "كثرة التظاهرات وكثافتها وتنوعها قد تعرقل تقديم الخدمات للمواطنين"، معرباً عن خشيته من أن "يتم استغلالها من قبل جهات غير مشاركة في الحكومة لأهداف سياسية".

ويوضح السعدون أن "العراق يتمتع بنظام ديمقراطي، وهناك طرق دستورية لسحب الثقة من أي وزير، أما فيما يتعلق بالوجود الأميركي، فقد تم تحديده بموجب الاتفاقية الأمنية في نهاية العام الحالي".

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١١، وكانت انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩.

ويدعو السعدون إلى "إعطاء مجال أكبر للحكومة كي تستطيع تقديم خدمات سريعة للمواطنين، خصوصاً بعد استكمال الوزارات الخدمية أول أمس الأحد، كما أن بقية الوزارات باشرت عملها منذ شهرين فقط".

ولم تلق دعوة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر للتظاهر احتجاجا على سوء الخدمات نفس الردود التي كانت تقابل بها تظاهراته سابقا، فالتيار الصدري يعتبر من أهم المشاركين في الحكومة الجديدة ويشغل العديد من الوزارات الخدمية وهو ما دفع حلفاء التيار إلى وصفه بأنه يحاول الكسب السياسي على حساب المواطن.

ويؤكد النائب عن ائتلاف دولة القانون المنضوي ضمن التحالف الوطني حسين الأسدي ضرورة تحديد أهداف التظاهرة، عازياً السبب إلى أن "من يسعى إلى التصحيح أو التغيير أو تحسين أداء وزير أو وزارة، يمكن أن يحقق ذلك من خلال اللجوء إلى مجلس النواب".

ويطالب الأسدي بـ"عرض مطالب المتظاهرين على مجلس النواب كونه الممثل الشرعي المنتخب من قبل المواطنين، وحماية المتظاهرين في حال كانت الاحتجاجات سلمية"، لافتاً إلى أن "الأحداث التي يشهدها بعض الدول العربية لا تشبه التظاهرات في العراق، لأن الشعوب العربية تقارع أنظمة دكتاتورية غير منتخبة، كما أنها لم تصوت على دساتيرها".

ويخلص الأسدي إلى القول بأن "التيار الصدري يحاول الكسب السياسي من خلال الدعوة إلى التظاهر"، معتبرا انه "في حال سارت الأمور على ما يرام بالنسبة للاتفاقية الأمنية، فلا حاجة للتظاهرات التي يمكن أن تستغل من قبل جهات مناوئة للعملية السياسية لافتعال أعمال شغب وإلحاق أضرار بالممتلكات العامة".

من جهة أخرى، يبين النائب عن كتلة أحرار الصدرية حسن الجبوري أن "دعوة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إلى تظاهرة مليونية تهدف إلى المطالبة بتوفير الخدمات للشعب العراقي، وبكشف حالات الفساد والخلل في مفاصل الدولة"، مهدداً بـ"الضغط سلمياً لتغيير الوضع السياسي والالتفات إلى المحرومين في حال لم يتم تحسين الخدمات خلال سقف زمني معين حدد السيد مقتدى الصدر"، بحسب تعبيره.

ويقول الجبوري إن "السبب الرئيس لعدم استقرار الوضع الأمني في العراق إلى "وجود القوات الأميركية"، لافتاً إلى "تسجيل العديد من الخروق في تنفيذ الاتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين سواء في العاصمة بغداد أو المحافظات".

وتشهد البلاد منذ نحو اسبوعين تظاهرات شعبية استلهمت من التظاهرات التي تجوب الدول العربية والتي ادت لحد الآن إلى سقوط نظامين سياسيين في تونس ومصر، وتترك مطالب المتظاهرين في العراق بتوفير الخدمات وفرص العمل وصون الحريات وضمان حرية التعبير إضافة إلى معاقبة المفسدين في الدولة.

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي كان حذر، في السادس من شباط الحالي، من خروج تظاهرات في الشارع العراقي على غرار ما يحدث في بعض الدول العربية، معتبرا أنها في حال حصلت، سيكون بعضها ناتجاً عن معاناة حقيقية بسبب نقص الخدمات، فيما سيكون البعض الآخر موجهاً ومدعوماً من جهات معينة.

كتل سياسية تهاجم الترضية في فوضى المناصب السيادية

البرلمان يكتفي للرئيس بثلاثة نواب

□ بغداد / زينب صنكور

رفض البرلمان امس الأربعاء بالأغلبية تعديل قانون نواب رئيس الجمهورية واستحداث نائب رابع له.

وصوت البرلمان بالاغلبية على رفض تعديل قانون نواب رئيس الجمهورية القاضي بزيادة عددهم من ثلاثة إلى أربعة".

وعقد البرلمان جلسته امس بحضور ٢٤٥ نائباً، وشهدت ايضا قراءة تقرير لجنة حقوق الإنسان حول تشكيل مفوضية لحقوق الانسان في العراق، والقراءة الثانية لمشروع قانون المحكمة الاتحادية واستمرار مناقشة الموازنة الاتحادية للعام الحالي.

وعبر نواب عراقيون عن قلقهم من تضخم المناصب السيادية في البلاد.

وقال النائب عن القائمة العراقية احمد العلواني ان زيادة نواب رئيس الجمهورية ليس له اي جدوى وأهمية بقدر ما هي محاصصة بين الكتل السياسية.

واضاف العلواني في تصريح "للمدى" انه يجب ان يكون لرئيس الجمهورية نائب واحد اما ان يكون نائبان وثلاثة فهذا امر غريب في الدول الديمقراطية وجاء ترضية للأطراف والكتل السياسية ولا يمكن ان يستمر هذا الوضع في العراق لان جميع المناصب وزعت على اثر المحاصصة بين الكتل، مشيرا الى ان لو استمر هذا الوضع فانه سوف يكون هناك اكثر من (٦٠٠ نائب) في الدورة البرلمانية القادمة واكثر من (١٠٠ وزير) اضافة الى مئات الدرجات الخاصة لذا هذا الامر يحتاج الى وقفة لاعادة النظر به والا فان العملية السياسية ستنهار بشكل عاجل.

وتابع ان زيادة عدد النواب سيؤثر على ميزانية الدولة اضافة الى وجود عدد من الوزارات والهيئات التي لا دور لها وان الامر مجرد محاصصة طائفية للبقاء في السلطة وهذه مسالة خطيرة يجب اعادة النظر بها والا ستكون الحكومة ضعيفة والعملية السياسية مهددة بالفشل والانهيار.

وقال ان على دولة القانون ان يعيدوا النظر في ترشيحاتهم وخاصة خضير الخزاعي لانه عندما كان وزيرا للتربية كانت عليه عدة ملاحظات. من جانبها، قالت النائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية امينة سعيد كلما زاد عدد النواب تقلصت صلاحياتهم وسيكونون في مناصب فخرية فقط.

واضافت سعيد "للمدى" ان زيادة عدد نواب رئيس الجمهورية يقلص من صلاحياتهم اضافة الى ان في السابق كان النائبان لرئيس الجمهورية يشكون من محدودية صلاحياتهم وليس لديهم صلاحيات كافية على اعتبار ان الصلاحيات الاكثر هي لرئيس الوزراء.

واشارت الى ان كثرة المناصب ليس ايجابيا ولا تحل المشاكل الامنية والصراع بين الكتل السياسية وانما هي لتهدئة الجو السياسي ، لا لحل مشكلة الامن وانهيار البنية التحتية والفساد الاداري والمالي المتفشي في البلد.

وتابعت ان منصب النائب الثالث لرئيس الجمهورية هو من حصة التحالف الوطني والتحالف لديه نواب من القومية التركمانية وبإمكانهم ان يرشحوا شخصية تركمانية.

وكشف النائب عن تيار شهيد المحراب حسون الفتلاوي عن سبب ترشيح دولة القانون لخضير الخزاعي لمنصب النائب الثالث لرئيس الجمهورية على الرغم من ان هذا المنصب استحدث للقومية التركمانية وصوتنا عليه باعتباره سوف يعطى للتركمان.

وقال الفتلاوي "للمدى" ان دولة القانون هي من رشحت خضير الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية على الرغم من ان تصريحات اعضاء دولة القانون تنفي ترشيحهم له، مؤكدا ان دولة القانون وعدوه بإعطائه هذا المنصب بعد مطالبته بإحدى الوزارات فوعدوه بهذا المنصب.

واضاف ان منصب النائب الثالث تم التصويت عليه وفق التوافقات السياسية على الرغم من معارضة اغلب اعضاء مجلس النواب باعتبار ان منصب رئيس الجمهورية فخري وبروتوكولي والمهام الموكلة له بالدستور قليلة ويعتبر رمز العراق وحاميا للدستور وليس لديه اعمال كثيرة حتى يحتاج لنائب له .

واشار إلى ان زياد عدد المناصب سيساهم في زيادة الفوضى في المناصب وتضخمها ولن نوافق على زيادة اي منصب لانه سوف يكون كاهلا على الدولة وعلى الميزانية.

من جانبه، قال النائب عن ائتلاف دولة القانون عدنان انه ما من جدوى لزيادة أعداد نواب رئيس الجمهورية، وان الامر بمثابة ترضية سياسية تشمل حتى المناصب الفخرية.

وقال السراج ان هذا المنصب لا يؤثر على الواقع السياسي بل يؤثر فقط على الدخل والموازنة وسوف تعاد الموازنة ويؤخر الاتفاق الذي حصل في الترضيات السياسية وان يكون هذا المنصب للتحالف الوطني.